الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري

وكالة النهوض بالإستثمارات
الفلاحية

تقرير نشاط الوكالة

خلال سنة 2020

جانفي 2021

ملخص نشاط الوكالة
خلال سنة 2020

إستأثر القطاع الفلاحي بأهمية بالغة من حيث الامتيازات والحوافز التي رصدت إلى الإستثمارات الخاصة والتي تجسمت من خلال التشجيعات المخولة له ضمن القوانين والنصوص التشريعية الجاري بها العمل (قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 والقانون عدد 47 لسنة 2019 والمتعلق بتحسين مناخ الاستثمار).

وفي هذا الاطار واصلت الوكالة خلال سنة 2020 أشغالها المتعلقة بدفع الاستثمار الفلاحي الخاص بالرغم من الظروف الاستثنائية المتعلقة بأزمة كورونا وذلك بإسناد تصاريح الاستثمار والمصادقة على المشاريع والعمل على مساندة المستثمرين وخاصة معالجة الإشكاليات وتسهيل الإجراءات الإدارية لفائدتهم. ومن أهم الإجراءات نذكر:

- معالجة الإشكاليات التي طرأت إثر الشروع في تطبيق قانون الإستثمار وإقتراح تنقيح الامر عدد 389 المتعلق بالحوافز بعد ما تم التنسيق مع الهياكل المعنية بالاستثمار،
- التخفيف من أعباء تكوين الملفات من خلال منظومة الترابط بين الوزارات وعدم مطالبة المستثمرين بإيداع بعض الوثائق ضمن ملفاتهم (الشروع في تبادل المعطيات المتعلقة بشهادة الوضعية الجبائية مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار)،
- تكريس مبادئ الشفافية في المعاملة مع المستثمرين وخاصة في عمليات صرف المنح لفائدة المستفيدين وتركيز خدمة النفاذ إلى المعلومة.

كما تميزت سنة 2020 بصدور القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يعتبر دعامة للنظام الاقتصادي وهو العجلة الثالثة التي تضاف إلى القطاعين العمومي والخاص بالاضافة إلى صدور القانون عدد 37 لسنة 2020 والمتعلق بالتمويل التشاركي الذي يوفر مصادر جديدة لتمويل المؤسسات الصغرة والمتوسطة وخاصة تلبية إحتياجات الشركات الناشئة والمبتكرة.

وفي إطار الخطة الوطنية للنهوض بالاستثمار الفلاحي الخاص وتطوير المشاريع وتنميتها واصلت الوكالة عملها وحرصها على جودة الاستثمارات الفلاحية من خلال التأكد من نجاح وديمومة المشاريع بما فيها المرتبطة بالقروض العقارية المصادق عليها.

وبالرغم من التشريعات الايجابية لدفع الاستثمار إلا أن المناخ العام للإستثمار شابته بعض العوامل التي أثرت سلبا على النتائج المسجلة.

ومن أهم النتائج التي تم تسجيلها خلال سنة 2020 ومقارنتها بالنتائج المسجلة خلال سنة 2019 نذكر ما يلي :

- التصريح بـ 6749 عملية إستثمار بقيمة 1223 م د مقابل 7909 عملية إستثمار بقيمة 1394 م د مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 15% من حيث العدد و12 % من حيث القيمة،

- المصادقة على 3430 عملية إستثمار بقيمة 506 م د مقابل 4082 عملية إستثمار بقيمة 680 م د مسجلة تراجع بنسبة 16 % من حيث العدد و 25 % من حيث القيمة،

- المصادقة على 3965 موطن شغل قار مقابل 5464 موطن شغل قار مسجلة تراجع بنسبة 27 %،

- المصادقة على قيمة منح بـ 147 م د مقابل 187 م د ويعـود ذلك إلى تراجـع نسبي للمنـح المرصودة للمـعدات الفلاحـية وغراسة الزيتون ومعدات الاقتصاد في الماء مقابل تطور نسبي في المنح المرصودة للتحويل الاولي وفق النمط البيولوجي والطاقات المتجددة،

- المصادقة على 59 قرض عقاري بقيمة 9.1 م د مقابل 89 قرض بقيمة 12.6 م د أي بنسبة تراجع 28 % من حيث القيمة،

- المصادقة على 619 مشروع لباعث شاب بقيمة 59 م د مقابل 723 مشروع بقيمة 75م د،

- المحافظة تقريبا على نفس نسق المصادقات لمشاريع النساء الباعثات 227 مشروع بقيمة 21 م د،

- تراجع في نسق صرف منح الإستثمار حيث تم صرف قيمة تقدر بـ 62 م د بالمقارنة مع 112 م د نتيجة عدم مواكبة الاعتمادات المرسّمة بالميزانية مع الاحتياجات الفعلية للصرف ،

- متابعة ومساندة الباعثين التي تعترضهم إشكاليات وذلك بإنجاز تجربة نموذجية لدراسة وضعية 40 منتفع بقرض عقاري وتشخيص وضعية المنتفعين حالة بحالة وبلورة مقترحات عملية لإعادة الانطلاق وإنقاذ مشاريعهم الخاصة.

ومن أهم الأسباب التي ساهمت في هذا التراجع على مستوى عدد وحجم الاستثمارات المصرح بها والمصادق عليها نذكر ما يلي :

- تداعيات وإنعكاسات أزمة كورونا على الإستثمار:

* إضطرابات على مستوى التزود بالمستلزمات الضرورية لانجاز الاستثمارات على غرار إقتناء المواد الأولية لمستلزمات البناء والمواشي والتجهيزات الموردة وخاصة خلال فترة الحجر الصحي الشامل مما ساهم في بعض الحالات إلى التوقف الوقتي وتأجيل إنجاز عمليات الاستثمار،

* نقص في اليد العاملة الفلاحية وخاصة الموسمية والغير قاطنين في مناطق الانتاج خلال فترة الحجر الصحي الشامل وتطبيق منع التجول،

* تراجع طلب المنتجات الفلاحية نتيجة إنعكاسات الازمة على القطاع السياحي وقطاع المطاعم (المنتجات الفلاحية تمثل 85 % من الاستهلاكات CI)،

* إضطراب في أشغال اللجان الجهوية واللجنة المركزية للمصادقة على ملفات الاستثمار وتوقف الاشغال نهائيا خلال فترة الحجر الصحي الشامل،

* تأجيل تنظيم بعض الأنشطة التنموية ونقص الإحاطة والمساندة المباشرة للمستثمرين لحفز المبادرة والتعريف بفرص ومكامن الاستثمار في الجهات،

* تأخر في إجراءات إسناد الضيعات الدولية الفلاحية (القائمة عدد 37) لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية وبالتالي تراجع إستثمارات المشاريع الكبرى المبرمجة للمصادقة.

- **الجوانب التنظيمية والتراتيب الفنية**:

* إشكاليات على مستوى تفويضات إمضاء مقررات إسناد الامتيازات من طرف السادة المندوبيين الجهويين للتنمية الفلاحية،

* مواصلة تراجع إسناد التراخيص لإحداث آبار عميقة وذلك بسبب ضعف ونقص في الموارد المائية خاصة بولايات الشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب والتي أثرت بصفة عامة على إحداث المشاريع المندمجة. كما أن الإقتصار على تمكين الباعثين من رخص إستغلال الماء بقوة دفق تقدر بـ 3 ل/ث عوضا عن 5 ل/ث ساهم في تراجع الاستثمارات المصادق عليها.

- **توفير التمويلات :**

* ضعف التمويلات الموجهة للمستثمرين الفلاحيين نتيجة إنشغال البنوك خلال فترة الحجر الصحي بمعاضدة المؤسسات التي تشكو صعوبات إقتصادية من جراء أزمة كورونا بالإضافة إلى تراجع ديناميكية إسناد القروض من طرف المزودين،

* تواصل إرتفاع نسبة الفائدة المديرية خلال سنة 2020 التي ساهمت في إرتفاع الأعباء والمصاريف المتعلقة بالفوائد البنكية حيث تم تسجيل كمعدل لنسبة الفائدة في السوق النقدية 6.8 % وهي تعتبر نسبة مرتفعة رغم وجود إجراءات متعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وحفز المبادرة الخاصة تتمثل في تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط،

* تأخر صرف المنح للمستثمرين بسبب عدم مواكبة فتح الإعتمادات بالمقارنة مع الاحتياجات الفعلية للملفات الجاهزة للصرف والتي أثرت على توفر التمويلات للباعثين قصد إنجاز إستثمارات إضافية والمساهمة في ديناميكية إحداث المشاريع ومزيد إنعاش الإستثمار (تأخر يفوق 6 أشهر).

وبالرغم من الظروف الاستثنائية لسنة 2020 والمتعلقة بأزمة كورونا واصلت الوكالة عملها التنموي خلال سنة 2020 بهدف النهوض بالاستثمار ومساندة المستثمرين وذلك من خلال إنجاز ما يلي:

* تكثيف التواصل مع الباعثين والإنصات إلى مشاغلهم ومقترحاتهم لإنعاش الاستثمار خاصة بعد فترة الحجر الصحي الشامل. وفي هذا المجال قامت الوكالة بإنجاز سبر آراء لدى المستثمرين حول تداعيات أزمة كورونا على الاستثمار وتقييم مدى تأثيراتها على برامجهم الاستثمارية والإستماع إلى مقترحاتهم. وقد وأعرب أكثر من 70% منهم على مواصلتهم الاستثمار بعد فترة الحجر الصحي الشامل ،

* تنظيم ورشات العمل والتظاهرات بإستعمال التقنيات الحديثة والتخاطب عن بعد بهدف مزيد الإحاطة بالمستثمرين وتشجيع المبادرة الخاصة للتعريف بقانون الاستثمار والمجالات الواعدة،

* تشجيع المستثمرين لإستعمال التقنيات الحديثة والانخراط في منظومة التحول الرقمي حيث تم تنظيم منتدى إفتراضي حول إستعمال الطائرات بدون طيار في القطاع الفلاحي،

* الإحاطة بالمستثمرين وإنجاح عملية كراء الاراضي الدولية (القائمة عدد37) وضيعة الهيشة بالمطوية في أحسن الآجال(المصادقة على مشاريع كبرى) والتي من شأنها أن تستقطب إستثمارات بقيمة 200 م د وإحداث 400 موطن شغل قار.

كما ساهمت الوكالة في الرفع من نجاعة البرامج التنموية وتوجيهها نحو النهوض بالاستثمار الفلاحي الخاص ومساندة الباعثين وخاصة الشباب لاحداث مشاريع وتنميتها وتطويرها.

ومن أهم البرامج والمشاريع التنموية نذكر:

- مشروع التجديد في الفلاحة والصناعات الغذائية IAAA في إطار التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني،

- مشروع دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية PRIMEA في إطار التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الاروبي ،

- مشروع المبادر الفلاحي Mini-Agripreneur في إطار برنامج التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني،

- مشروع التعاون الإيطالي Pro-Agro حول تشجيع المبادرة في الفلاحة والصناعات الغذائية

- ملف التصديق على الوكالة من طرف الصندوق الأخضر للمناخ وذلك في إطار برنامج ADAPT'ACTION الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية .

وحرصا على التواصل مع المنخرطين بالشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات الفلاحية والإنتفاع بخدمات المحاضن في أحسن الظروف واصلت المحاضن الفلاحية ومحطات التجارب النموذجية برامجها المتعلقة بالإحاطة وتكوين الباعثين والمساندة وتثمين نتائج البحث العلمي. فقد تم إنجاز العديد من الأنشطة بإستعمال وسائل وأساليب جديدة حيث تعددت الورشات والمنتديات الإفتراضية وقد مكنت مختلف الانشطة من تسجيل ترشح أكثر من 812 شاب للإنضمام لبرنامج محاضن المؤسسات الفلاحية حضي منهم 186 باعثا بالموافقة.

كما تميزت سنة 2020 بإعداد الاستراتيجية الجديدة للشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات الفلاحية (2020-2025) وحصول أول محطة التجارب النموذجية (الزراعات المائية) بمحضنة الابتكار الفلاحي للباعث إسكندر قاسم على علامة المؤسسة الناشئة من قبل وزارة تكنولوجيا الاتصال والإقتصاد الرقمي.

هذا وقد تواصل خلال سنة 2020 تنفيذ مكونة الاستشارة الفلاحية ضمن مشروع دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية (PRIMEA) بهدف تركيز خلايا خاصة بالمناطق الريفية لتأطير الباعثين الشبان باساليب مجددة حيث تم إنجاز ما يلي :

- تحديد أقطاب التكوين على مستوى محاضن المؤسسات الفلاحية،

- إختيار الدفعة الاولى من المرافقين المستشاريين المرجعيين في بعث المشاريع والتصرف في المستغلات الفلاحية (16مهندس) والشروع في تكوينهم في مجال التواصل وريادة الاعمال و أندروغوجيا،

- إختيار الدفعة الأولى من المرافقين المختصين (217 مهندس) وإتمام تكوينهم في مجالات التواصل وتقنيات المداربة وكيفية إعداد نماذج ومخططات الاعمال ومناخ الاستثمار والتصرف في المستغلات الفلاحية.

وفي إطار تقريب الخدمات من المستثمرين وتعصير الإدارة عملت الوكالة خلال سنة 2020 على جعل التحول الرقمي ضمن أولوياتها وتم إنجاز ما يلي :

- الاستعداد للعمل ببرمجية التصريح عن بعد،

- تركيز تطبيقة التصرف الإلكتروني في الوثائق،

- مواصلة تطوير موقع الواب وإعادة هيكلته ليستجيب للتكنولوجيات الحديثة،

- تكثيف العمل التشاركي بين إطارات الوكالة وذلك بتركيز تطبيقة للعمل المشتركة Teams ،

- تكوين إطارات وأعوان الوكالة في العديد من المجالات الفنية والإدارية والتواصل بهدف مزيد تحسين آدائهم في العمل.

أهم الإنجازات وأنشطة الوكالة
خلال سنة 2020

I الأنشطة التنموية :

بالرغم من الظروف التي فرضتها جائحة كورونا والتي أثرت على تنظيم الانشطة التنموية من ندوات ومعارض وصالونات (إلغاء الصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا وتأجيل بعض التظاهرات) واصلت الوكالة نشاطها التنموي خلال سنة 2020 بإستعمال أساليب التخاطب عن بعد وذلك بهدف النهوض بالاستثمار والتصدير وجودة المنتجات الفلاحية. ومن أهم الأنشطة التنموية نذكر ما يلي:

1-1 - المعارض والصالونات بتونس:

	التظاهرة	المكان	التاريخ
01	صالون ريادة الأعمال	مدينة الثقافة	12-13 فيفري
02	معرض المرأة الفلاحة	الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	11 أوت
03	TUNISIA DIGITAL SUMMIT	عن بعد	27-30 أكتوبر

1-2- المعارض والصالونات المختصة بالخارج:

	التظاهرة	المكان	التاريخ	مساحة الجناح (م2)	المؤسسات المشاركة في الجناح التونسي
01	الصالون الدولي للخضر والغلال Fruitlogistica	برلين	05-07 فيفري	136	11
02	الصالون الدولي للمنتوجات البيولوجية Biofach	نورنبارغ	12-15 فيفري	104	12
03	الصالون الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية **Prod Expo'2020**	موسكو	10- 14 فيفري	20	07
04	الصالون الدولي للفلاحة بالنيجر	نيامي	28 فيفري- 6مارس	150	20
05	الصالون الدولي للفلاحة **SIA**	باريس	22 فيفري إلى 01 مارس	80	14

وفي إطار متابعة وتقييم مشاركات الوكالة بالصالونات المختصة بالخارج وإعداد مؤشرات قيس الأداء، قامت الوكالة بعملية استقصاء للشركات العارضة بكل من الصالون الدولي للخضر والغلال **FRUITLOGSTICA** والصالون الدولي للفلاحة البيولوجية **BIOFACH** لتقييم مشاركتهم في الصالونين وفقا لبعض المعايير التي خصصت لتقييم الصالون وخصوصياته والهدف من المشاركة والخدمات المسداة من طرف الوكالة ضمن هذه المشاركة على أن تشمل فيما بعد مختلف الصالونات ويتمّ تعميمها على مختلف الأنشطة التنموية.
ويندرج هذا العمل في إطار مزيد إحكام ضبط البرنامج والميزانية السنوية وفقا لمؤشرات موضوعية.

وبالرغم من تواصل جائحة كورونا، قامت الوكالة بتأكيد مشاركتها في الصالونات المختصة بالخارج المبرمجة لسنة 2021 وخاصة صالون **FRUITLOGISTICA** الذي تم تأجيله لشهر ماي مع ضبط شروط إستثنائية جديدة للمشاركة وصالون **BIOFACH** الذي سيتم تنظيمه عن بعد وصالون **SEAFOOD** الذي تم تأجيله.

2- الندوات والأيام الإعلامية و ورشات العمل:

في إطار مزيد دعم ومواكبة استعمال التكنولوجيات الرقمية في القطاع الفلاحي لتطوير القطاع وتحسين إنتاجيته قامت الوكالة بتنظيم ما يلي:
- ندوة افتراضية حول استعمال الطائرة دون طيار في القطاع الفلاحي"Drone" وذلك يوم الأربعاء 10جوان 2020،
- ندوة افتراضية حول تصدير المنتجات الفلاحية في ظل جائحة كورونا بالتعاون مع الجمعية الوطنية الفرنسية لموردي الخضر والغلال بفرنسا وذلك يوم الجمعة 09 أكتوبر 2020،
كما يتم حاليا التنسيق لتنظيم ندوة عن بعد حول فرص تصدير الخضر والغلال والمنتجات الطبيعية إلى السوق الاروبية في إطار التعاون التونسي الالماني **Promotion Desk Import**.

3- الشراكة وتحسين الجودة:

3-1-برنامج التعاون التونسي الألماني التجديد في الفلاحة والصناعات الغذائية IAAA
في إطار برنامج التعاون التونسي الالماني ضمن مشروع التجديد في الفلاحة والصناعات الغذائية تم إنجاز العديد من الانشطة ومن اهمها نذكر ما يلي:
- تنمية مهارات المنتجين الفلاحيين بإستعمال التكنولوجيا الحديثة مع إحكام إستغلال الموارد الطبيعية على غرار إستعمال تقنية الري الذكي في زراعة البطاطا والمشارب الاوتوماتيكية للأبقار،
- تأطير المنتجين في إطار الشراكة بين القطاعين الخاص والعام خاصة للنهوض بجودة الحليب،
- تنمية الفلاحة التعاقدية،
- إحداث مركز لتكوين الكفاءات في مختلف حلقات منظومة الحليب بتيبار من ولاية باجة.

2-3-البرنامج التونسي الايطالي PRO-AGRO:

في إطار برنامج التعاون التونسي الايطالي ضمن مشروع Pro-Agro تم برمجة عدة انشطة و من اهمها نذكر ما يلي:

- التعريف بالمشروع التونسي الإيطالي « PRO-AGRO » الممول من طرف الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون (ACIS) وبالتعاون مع كل من وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي (AVFA) والمعهد الإيطالي للتعاون الجامعي (ICU)،
- اعداد بطاقات مشاركة إلكترونية عبر النات بالتعاون مع المشروع لتلقي مشاركات أصحاب المشاريع قصد انتقاء 400 مشارك،
- تنظيم أيام إعلامية جهوية للولايات المبرمجة في المشروع للباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى الناشئة والناشطة في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية والمختصة في النباتات العطرية وزيت الزيتون والخضروات والألبان والتمور ترمي إلى تحسيسهم بأهمية المشاركة في هذا المشروع وحثهم علي تقديم مشاريعهم قصد تنمية قدراتهم في عديد المجالات التي من شأنها تطوير منتجاتهم وتشجيع الاستثمار بالجهة. وهي تتلخص كالآتي:
  * يوم إعلامي بكل من ولاية باجة والكاف بتاريخ 23 سبتمبر 2020،
  * يوم إعلامي بولاية المهدية بتاريخ 25 سبتمبر 2020،
  * لقاءات عن بعد بكل من ولايات القصرين وسيدي بوزيد وقبلي،
  * جلسات عمل مع لجنة القيادة لفرز مطالب المشاركين حيث تم إختيار 412 من 756 مطلب مشاركة طبقا للمعايير والشروط التي تم ضبطها،
  * تنظيم دورة تكوينية عن بعد حول كيفية إعداد مخطط الأعمال BMC.

3-3 البرنامج التونسي الايطالي (الفلاحة التنافسية):

في إطار برنامج التعاون التونسي الايطالي ضمن مشروع الفلاحة التنافسية الممول من طرف الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون تمت برمجة عدة انشطة و من اهمها:

- تنظيم دورات تكوينية في عدة مجالات بكل من طبرقة وماطر (الإدارة المالية للمشروع الفلاحي، التصرف في الإنتاج، التسويق والتعاون المهني و تقنيات الترويج، التعبئة والتغليف، جودة المنتجات الفلاحية وتطوير المنتجات المحلية، التجديد في الفلاحة والصناعات التحويلية، خطوط التمويل، تحديات الفلاحة، بلورة مخططات الأعمال،...) ،
- اختتام اشغال الدورات التكوينية باختيار 5 متوجين من كل ولاية (جندوبة و بنزرت) وبرمجة حفل تكريم و تقديم مساهمة الجانب الإيطالي خلال شهر نوفمبر 2020،
- تنظيم دورة تكوينية حول التغيرات المناخية " لفائدة إطارات من الوكالة على المستوى المركزي والجهوي وذلك باعتماد تقنيات التواصل عن بعد أمنها خبير مختص في هذا المجال حيث تم التعريف بمفهوم التغيرات المناخية وأهم أسبابها إضافة إلى التعرض إلى بعض مخاطرها وتأثيرها على الوضع الفلاحي والاقتصادي والاجتماعي والإجراءات الكفيلة بالحد من أثارها بما في ذلك التشجيع على الاستثمار في المشاريع الفلاحية التي تأخذ بعين الاعتبار شروط المحافظة على البيئة،
- إنتداب مكتب مختص لتصميم وإنجاز دليل خاص بإحداث المؤسسات في مجال الفلاحة، والصناعات الغذائية،
- إنتداب خبير دولي في مجال تكنولوجيا الاتصال لتكوين جل إطارات الوكالة مركزيا وجهويا في مجال التحول الرقمي.

3 -4- برنامج التعاون التونسي السويسري PAMPAT 2:

في إطار التحضير لبرنامج عمل المشروع الجديد تم ما يلي :

- إعداد دراسة قصد استقصاء Mapping لمختلف المؤسسات العمومية والخاصة والمتعلقة بالترويج والنهوض بالمنتجات المحلية التونسية،
- اعداد البنود المرجعية الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع المنتجات المحلية،
- انطلاق الدراسة الخاصة بالإستراتيجية بالتعاون مع مختلف المؤسسات ذات الصلة،
- المشاركة في إعداد ومتابعة 3 دراسات خاصة بسلاسل القيم لثلاث منضومات تم اختيارهم بالمشروع (الرمان،الطماطم المجففة ومنتجات التمور)،
- تمثيل الوكالة في أول لجنة قيادة المشروع PAMPAT 2 وذلك عبر منظومة WEBINAIRE ،
- دراسة حول وضع منظومة معلوماتية خاصة بالمنتجات المحلية لاستغلالها في المناظرة الوطنية للمنتجات المحلية المبرمجة لسنة 2021.

3-5- البرنامج السويسري SIPPO:

في إطار البرنامج السويسري تم إنجاز ما يلي :

- تقديم نتائج دراسة السوق الخاصة بمنتجات التين الشوكي (الزيوت) التي قامت بها الوكالة في إطار مشروع التعاون،
- المشاركة في ورشة عمل عن بعد حول "ترويج الطماطم المجففة نحو الاسواق الاوروبية عبر العلامات الخاصة" بهدف تثمين المنتجات الفلاحية ودعم ترويجها وتصديرها بالأسواق العالمية،
- المشاركة في الدورات التكوينية عن بعد التي أمنها خبراء المشروع تهدف الى تعزيز قدرات مؤسسات الدعم والاحاطة والنهوض بالاستثمار حول كيفية تنظيم واعداد مختلف التظاهرات الاقتصادية (تنظيم معارض داخل وخارج الجمهورية ولقاءات شراكة استثمارية وتجارية وتبسيط الطرق لإعداد **buying mission et selling mission**،
- إعداد البنود المرجعية لدراسة حول تركيز منصة إلكترونية للتسويق عن بعد،
- متابعة تقدم مكونات المشروع بمشاركة مختلف الاطراف الاجنبية والوطنية،
- إنجاز دراسة حول تركيز محطة لتطوير صادرات المنتجات المحلية المتوجة.

3-6- برنامج التعاون التونسي الياباني:

على إثر مشاركة الوكالة أواخر سنة 2019 في يوم إعلامي بمعهد الغابات والمراعي بطبرقة (ISPT) حول: "أفاق تثمين فاكهة الكريمة KAKI في تونس" وذلك من خلال تقديم بعض المداخلات وسعيا منها لتثمين البحث العلمي في المجال الفلاحي، نظمت الوكالة يوم تحفيزي لتثمين منتوج الكريمة بمنطقة نفزة من ولاية باجة وذلك بالتعاون مع من جامعة تسوكوبا TSUKUBA والوكالة اليابنية للتعاون الدولي JICA ومركز البحث الياباني حول شمال إفريقيا والمتوسط ARENA والجمعية اليابانية للنهوض بالعلوم وذلك بهدف تثمين نتائج البحث

وتطوير مجالات التعاون بين البلدين إضافة إلى تبادل الخبرات والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال مشاريع تنموية مشتركة.

3-7- برنامج التعاون التونسي الأوروبي Trans Dairy:

إنطلاق المشروع الخاص بتطوير سلاسل القيمة لمنظومة الالبان بالتعاون مع وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والمدرسة العليا للفلاحة بمجاز الباب والمعهد العالي للتكنولوجيا بسيدي ثابت والمعهد العالي لتكنولوجيا الاتصال ببرج السدرية وسيتم تنظيم يوم إعلامي خلال شهر فيفري 2021 لمزيد التعريف به.

3-8- أنشطة تنموية في إطار مشاريع التعاون :

*** برنامج التعاون الألماني في مجال الطاقات المتجدّدة وتطبيقاتها في القطاع الفلاحي (RMS):**

على المستوى الوطني، يدعم مشروع "تعزيز سوق الطاقة الشمسية" تحسين الظروف الإطارية لسوق المنشآت الفولطاضوئية الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستدامة، كما يهدف إلى ضمان جودتها وتعزيز التعاون بين مختلف المتدخلين في السوق. وتبلغ الاعتمادات المخصصة للمشروع 2 م د وهو يتدخل في ثلاث مناطق: صفاقس وجندوبة وقابس.

وتنشط وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية كشريك فاعل في هذا المشروع مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة بمقتضى الاتفاقية الإطارية المبرمة بين الجانبين بتاريخ 18 فيفري 2019.

ويسهر على تنفيذ مكونات المشروع لجنة قيادة وتفكير تشمل أعضاء من وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ووكالة الارشاد والتكوين الفلاحي والإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه.

وتتمثّل أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2020 في هذا السياق في تنظيم أيام تحسيسية حول أهمية استعمال الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية بولاية جندوبة إحدى مناطق تدخل مشروع تنمية أسواق الطاقة بتونس في إطار دعم اللامركزية والحوكمة حول افاق استغلال الطاقة الشمسية الفولطاضوئية في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية بداية من يوم 16 سبتمبر 2020، موجهة خاصة إلى:

- صناع القرار بكل الوزارات ذات العلاقة والمرشدين الفلاحيين،
- المستثمرين بقطاع الألبان والخدمات المتعلقة به (مركزيات الحليب: "دليس" و"ناتيلي" ومراكز تجميع الحليب)،
- المستثمرين بقطاع تربية الدواجن،
- المستثمرين بقطاعات التحويل الأولي المندمج (خزن مبرد للمنتوجات الفلاحية، معاصر، مذابح...)،
- الهياكل المهنية (مجامع، شركات تعاونية).

*** برنامج تعاون مع منظمة الأسكوا التابعة للأمم المتحدة الممول بشراكة مع الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية:**

في إطار مبادرة إقليمية لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة على مستوى المستغلات الصغرى بالوسط الريفي بالبلدان العربية خاصة تونس والأردن ولبنان والمغرب بما انها من البلدان المعنية ببعض استراتيجيات الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية (Swedish International Development Cooperation Agency)،

يستهدف البرنامج المناطق الريفية بالمجتمعات العربية ويهدف، على المدى الطويل، لتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وابراز دور المرأة الريفية في دفع عجلة التنمية.

وقد تم في الغرض تكوين لجنة قيادة وتفكير بالوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة لمتابعة تنفيذ مكونات البرنامج الذي سيمتد الى غاية سنة 2021 تضمّ ممثّل عن وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.

وتتمثل أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2020 فيما يلي:

- انجاز دراسة وطنية حول تطوير الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي والتي ستحدد فرص التنمية بالمجال الريفي واحتياجاته من الطاقة وأنسب التكنولوجيات المستعملة، وتضمنت الدراسة تصوّر مشاريع نموذجية لمستغلات صغرى ومتوسطة،
- الانتفاع بتكوين لتطوير كفاءات إطارات كل المؤسسات المتدخلة بالمشروع بما فيها وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية،
- المشاركة في تنظيم ورشة عمل وطنية حول "السياسات والأطر التنظيميّة والمؤسساتيّة والمالية اللازمة للنهوض بتكنولوجيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها لفائدة التنمية،
- الانتفاع بتكوين حول "حصول الجماعات المحلية والمؤسسات على التمويل في إطار التفكير المترابط واللامركزية للمؤسسات غير الحكومية " بالأردن.

*** برنامج تعاون مع منظمة الجامعة الخضراء وTAMAT الايطالية "بربرينا تونس" : AID11421**

يندرج المشروع في إطار إرساء تجربة نموذجية في مجال التنمية الريفية والاقتصاد التضامني، بالتعاون بين المعهد الوطني للعلوم الفلاحية والجامعة الخضراء وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى ومؤسسة البحث العلمي الفلاحي ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية وبتمويل من الوكالة الايطالية للتعاون والتنمية وجمعية TAMAT وجامعة "بروجيا" الايطالية.

وانطلق تركيز المشروع التنموي "علوش سيدي بوزيد" والمتمثل في تربية حوالي ألف نعجة من النوع البربري، تم وضعه على ذمة 50 منتفع من الشباب من العائلات محدودة الدخل من الحالات الاجتماعية.

بلغت تكلفة هذا المشروع 2.9 مليون اورو ويتضمن تركيز مركب نموذجي يحتوي على 5 وحدات لتربية الأغنام ومركز للتسمين ووحدة لإنتاج العلف وتحسين السلالة ومسلخ عصري وعدد من وحدات تصنيف اللحوم وذلك بمنطقة الجمال التابعة لمعتمدية سيدي بوزيد الشرقية.

وتنشط وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية في هذا المشروع كشريك بمقتضى اتفاقية ممضاة مع جمعية TAMAT تحت إشراف الوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية . وقد شاركت الوكالة في اختيار 50 مترشح والذين سيقع تمويلهم لبعث مشاريع تربية أغنام النجدي بولاية سيدي بوزيد.

II- التشجيع على الإستثمار :

تمحور النشاط المتعلق بالتشجيع على الإستثمار على توجيه وإرشاد المستثمرين والتركيز بالخصوص على دراسة وتقييم ملفات مطالب الامتيازات الجبائية والمالية والقروض العقارية والأراضي الدولية إلى جانب المشاركة في أشغال اللجان الفنية المحدثة لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

1- تعهّد ملفات تصاريح الاستثمار والاستقبال والتوجيه:

سجلت مصالح الوكالة خلال سنة 2020 أكثر من 30 ألف زيارة لباعثين فلاحيين ومستثمرين منها 7600 زائر لمكتب الشباك الموحد بالادارة المركزية حيث تمحورت مضامين زياراتهم أساسا حول إحداث المشاريع الفلاحية وإجراءات التصريح بالاستثمار والتأسيس القانوني للشركات ومجالات الاستثمار وأفكار المشاريع وسحب كراسات الشروط المتعلقة بكراء الاراضي الدولية وخصوصا القائمة عدد 37 والعقار الدولي الفلاحي الهيشة. بالإضافة إلى ذلك تقديم البعض منهم لإستفسارات وتساؤلات حول إحداث المشاريع وإجراءات إسناد القروض العقارية وإسناد وصرف الامتيازات وتأويل نصوص قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 وقانون عدد 8 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة الإمتيازات الجبائية وقانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الإستثمار.

وعلى المستوى الوطني فقد بلغ عدد عمليات التصاريح بالاستثمار خلال سنة 2020، 6749 عملية بقيمة 1224 م د مقابل 7909عملية بقيمة 1394 م د خلال سنة 2019 مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 12% من حيث القيمة.
وعلى الصعيد المركزي بلغ عدد مطالب إيداع تصريح بالاستثمار المودعة خلال سنة 2020 431 مطلبا. تمت الموافقة على 396 عملية استثمار بقيمة استثمارات تناهز 324 م.د ومنحها شهائد إيداع تصاريح بالاستثمار. وفي المقابل، تم رفض 5 ملفات لعدم ارتباطهم بالقطاعات المندرجة ضمن مشمولات الوكالة وتوجيه أصحابها إلى المصالح المعنية في حين مازال 30 ملف في طور انتظار إتمامها بالوثائق والمعطيات المستوجبة (إكمال تعمير و/أو تعديل الإضبارة أو إرفاق الملف بكراسات الشروط أو التراخيص بالنسبة للأنشطة الخاضعة لذلك) إلى جانب الملفات الخاصة بشركات الإحياء و التنمية الفلاحية في انتظار حصولها على الموافقة المسبقة لمكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.

وتولت أيضا مصالح الوكالة مساندة الباعثين الذين إعترضتهم صعوبات على مستوى التجسيم مع مصالح المالية أو القباضات بالاضافة إلى الإجابة على العديد من المراسلات التي تم إرسالها عبر البريد الإلكتروني للاستفسار على أهم التشجيعات التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد (القانون عدد 71 لسنة 2016).

وأشرفت هذه المصالح أيضا على عملية سحب ملفات الترشح لكراء الضيعات الدولية الفلاحية المعدة لبعث شركات الإحياء والتنمية الفلاحية (القائمة عدد 37 التي تم نشرها بتاريخ 12 فيفري 2020) وكذلك ملفّات الترشح لكراء الضيعة الدولية الفلاحية "الهيشة" التي تم نشرها بتاريخ 01 جوان 2020 و أعيد نشرها بتاريخ 21 نوفمبر 2020.

2- تعهّد ملفات الاستثمار للحصول على الامتيازات المالية:

واصلت لجان إسناد الامتيازات أشغالها خلال سنة 2020 على المستويين المركزي والجهوي قصد النظر في ملفات الاستثمار التي لا تتجاوز قيمة استثماراتها 15 م د موزعة حسب المركز والجهة كما يلي:

- ملفات تقلّ قيمة استثماراتها عن 1 م د: يتمّ النظر فيها من قبل اللجان الجهوية التي تترأسها الوكالة،
- ملفّات تساوي أو تفوق قيمة استثماراتها 1 م د، ولا تفوق 15 م د: يتمّ النظر فيها على المستوى المركزي.

وعلى المستوى الوطني نتج عن أعمال اللجان الجهوية واللجنة الوطنية لإسناد الامتيازات خلال سنة 2020 المصادقة على 3430 عملية استثمار بقيمة 506 م د مقابل 4082 عملية إستثمار بقيمة 680 م د خلال نفس الفترة من سنة 2019 أي بنسبة تراجع 16% من حيث العدد و 25% من حيث القيمة.

وعلى المستوى المركزي بلغ عدد ملفات الإستثمار التي تمت دراستها خلال سنة 2020 (وتهم الملفات المودعة قبل وخلال هذه الفترة): 180 ملف بقيمة استثمارات تناهز 350 م د وتتوزع حسب تاريخ إيداعها كما يلي:

- ✓ 117 ملف تم إيداعها خلال سنة 2020 بقيمة استثمارات 220 م د،
- ✓ 63 ملف تم إيداعها قبل سنة 2020 بقيمة استثمارات تناهز 130 م د.

ومن بين الملفات التي تمت دراستها، تمّ عرض 99 ملف تفوق أو تساوي قيمة استثماراتها 1 م د بعد إعداد بطاقات المشاريع أو المذكرات الخاصّة بها على أنظار لجنة إسناد الامتيازات التي عقدت 8 جلسات لها خلال الفترة المذكورة، (تم إرجاء إجتماع اللجنة مرتين لغياب ممثلة المالية أو ممثل الهيئة: جلسة عدد1والجلسة عدد 5).

كما تم بمناسبة إنعقاد اللجان عرض 4 مذكرات تهم طرق تعهد ملفات الاحالة والصرف والمتابعة.

وتتوزّع ملفات الاستثمار المعروضة على اللجان حسب تواريخ إيداعها كما يلي:

- 1 ملف تمّ إيداعه سنة 2017
- 8 ملفات تمّ إيداعها سنة 2018،
- 32 ملفا تمّ إيداعها سنة 2019،
- 58 ملفا تمّ إيداعها سنة 2020.

وقد بلغ عدد الملفات التي حظيت بالمصادقة على المستوى المركزي 84 ملفا من جملة 99 ملف تم عرضه . وقد تمّ إصدار 79 مقرّر إسناد امتيازات بقيمة استثمار تساوي 175 م.د (52 مشروع جديد و27 مراجعة لمشاريع مصادق عليها سابقا) . وتمثّل الملفات التي تمّت المصادقة عليها 85% من عدد الملفّات المعروضة على اللجنة و47% من الملفات المودعة بالإدارة المركزية والتي تفوق أو تساوي قيمة الاستثمار فيها 1 م د ودون أن تتجاوز 15 م د.

وتجدر الاشارة إلى أن ملفات الاستثمار المصادق عليها تهم :

- 66 مشروعا على معنى قانون الاستثمار (قانون عدد 71 لسنة 2016)،
- 13 مشروعا على معنى مجلة تشجيع الاستثمارات (قانون عدد 120 لسنة 1993).

أما بقية الملفّات التي لم تحظى بالمصادقة فهي تتوزع كالتالي:

- 11 ملف تمّ إرجاء النظر فيها نظرا لعدم تسوية الوضعية الجبائية خلال انعقاد اللجنة،
- مذكرتين تم إرجاء النظر لمزيد الدرس،
- 06 مذكرات حظيت بعدم الموافقة (عمليات إحالة – عدم إحترام النسب الدنيا من التمويل الذاتي المطلوب – طلب ترفيع في المنحة إثر إرتفاع قيمة الاستثمار).

وبالمقارنة مع ما تم تسجيله سنة 2019 فقد تراجع على الصعيد المركزي عدد الملفات المودعة بنسبة 30 % حيث تم إحصاء 117 ملف بقيمة 220 م د مقابل 170 ملف بقيمة 325 م د وقد إنعكس هذا التراجع على عدد الملفات التي تم عرضها على اللجنة حيث تم إحصاء 99 ملف بقيمة 175 م د مقابل 184 ملف بقيمة 326 م د أي بنسبة إنخفاض يفوق 43 %
مع العلم أن سنة 2019 شهدت أيضا عرض ملفات شركات الاحياء والتنمية الفلاحية موضوع القائمة عدد 36 .

3- **على مستوى تطور القروض العقارية:**

تمت المصادقة خلال سنة 2020 على 59 قرضا عقاريا بقيمة 9.1 م د مقابل 89 قرض بقيمة 12.6 م د خلال نفس الفترة من سنة 2019 أي بنسبة تراجع بـ 28% من حيث القيمة ولا يعكس هذا التراجع تطور عدد مطالب الباعثين الراغبين في الحصول على قروض عقارية حيث تمت معالجة أكثر من 230 ملف قرض عقاري تتوزع حسب تاريخ إيداعها كما يلي :

- سنة 2020 : 116 ملف
- سنة 2019 : 81 ملف
- سنة 2018 : 36 ملف
- سنة 2017 : 36 ملف

وصادقت اللجنة الوطنية لإسناد الامتيازات على 59 قرض أي بنسبة 25 % ويعود ذلك بالاساس إلى التدقيق عند تعهد ملفات القروض العقارية لضمان نجاح المشاريع المزمع إنجازها من خلال التثبت في مؤهلات و جدية طالبي القروض إلى جانب التأكد من إمكانيات ومصادر تمويل المشاريع وثبوت مردودية المشاريع بهدف ضمان نجاح المشاريع.

هذا وقد إستقطبت ولايات القصرين و قفصة وسيدي بوزيد وصفاقس اكثر من 75 % من عدد القروض المسندة .

4- المؤشرات والاستنتاجات المتعلقة بالاستثمار الفلاحي الخاص:

وبالنسبة لأهم المؤشرات و الإستنتاجات المتعلقة بتطور الاستثمار الفلاحي الخاص يمكن ذكر ما يلي :

4-1- على مستوى تطور الإستثمارات حسب المجالات:

* تراجعت الاستثمارات في مجال تربية البقر الحلوب ويعود هذا بالاساس إلى إنتظار جل المستثمرين لتفعيل المنحة الخصوصية (60 %) والتي تم إقرارها في إطار البرنامج الإستثنائي لإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار الحلوب (منحة بقيمة 15 م د لإقتناء 5000 رأس من الاراخي المؤصلة).

* تراجع الإستثمارات في مجال غراسة الأشجار المثمرة وخاصة أشجار زيتون الزيت ويعود ذلك إلى تزامن فترة الغراسة مع الخوف من تفشي وباء كورونا من ناحية و إنخفاض أسعار بيع زيت الزيتون في موسم 2019-2020 من ناحية أخرى وبالتالي فقد تم تأجيل قرار الغراسة من قبل بعض الباعثين إلى الموسم القادم .

* تراجع الاستثمارات المصادق عليها والمتعلقة بالميكنة الفلاحية حيث تمت المصادقة خلال سنة 2020 على 1442 جرار بقيمة 112 م د مقابل 1799 جرار بقيمة 133.9 م د خلال سنة 2019 أي بنسبة تراجع 20 % من حيث القيمة ويعود ذلك بالاساس إلى نقص توفر التمويلات.

* تطور الاستثمارات المصادق عليها في مجال صيد التن الاحمر الذي تضبطه تراتيب صارمة ومقننة حيث تحصلت تونس على حصة إضافية لسنتي 2019 و2020 تقدر بـ121 طن من طرف الهيئة الدولية لحماية التنيات في المحيط الاطلسي المعنية بتحديد الحصص لكل دولة لتصبح الحصة الجملية 1912 طن وقد تم إسناد رخص جديدة للمراكب واستفادت ولاية مدنين من مبدأ التمييز الايجابي عند إسناد الرخص سنة 2019 وهو ما يفسر تطور الاستثمار في هذا المجال بولاية مدنين حيث تم تسجيل 6 م د مقابل 4 م د سنة 2019.

في حين تراجعت الاستثمارات المصادق عليها في مجال تربية الاحياء المائية بنسبة هامة جدا حيث تمت المصادقة خلال سنة 2020 على 7 م د مقابل 40 م د خلال سنة 2019 نتيجة الظروف المتعلقة بوباء كورونا وخاصة نقص في طلب الاسماك من طرف المطاعم والفنادق.

* حافظت الإستثمارات المصادق عليها في مجال التحويل الاولي على نفس النسق المسجل سنة 2019 أي حوالي 45 م د وهو ما يعكس تطور الإستثمارات في حلقات ما بعد الإنتاج وخاصة التبريد والتخزين وتثمين المنتوجات الفلاحية بهدف الرفع من القيمة المضافة للمنتوج وتعديل السوق والمساهمة في تكوين مخزونات إستراتيجية (تشجيع الاستثمار في إطار سلاسل القيمة).

بالاضافة إلى ذلك فإنه قد تمت المصادقة على عمليات إستثمار جديدة ومتنوعة متعلقة بالتحويل الاولي على غرار تحويل العجين البيولوجي بولاية صفاقس والتخزين المبرد لمنتوجات الصيد البحري بولاية أريانة بعد أن إقتصرت أغلب عمليات الاستثمار في هذا القطاع على المعاصر والتخزين المبرد للخضر والغلال.

4-2- على مستوى تطور الإستثمارات حسب صنف الباعثين:

* تراجع إستثمارات شركات الاحياء والتنمية الفلاحية بنسبة 93 % حيث بلغت الإستثمارات المصادق عليها خلال سنة 2020 حوالي 6 م د مقابل 78 م د خلال نفس الفترة من سنة 2019 ويرجع ذلك بالاساس إلى حصول أغلب الباعثين المنتفعين بالضيعات الدولية الفلاحية ضمن القائمة عدد 36 (شركات إحياء وتنمية فلاحية) على مقررات إسناد الإمتيازات خلال سنة 2019 وستعمل الوكالة على إنجاح عملية كراء الاراضي الدولية (القائمة عدد 37) وضيعة الهيشة بالمطوية في أحسن الآجال والتي من شانها أن تستقطب إستثمارات بقيمة 200 م د.

* حافظت إستثمارات الشركات التعاونية خلال سنة 2020 على نفس النسق المسجل خلال سنة 2019 حيث بلغت الإستثمارات المصادق عليها 15 م د و تعتبر هذه النتيجة قابلة لمزيد التحسن إلى حين تفعيل القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (القانون عدد 30 لسنة 2020) حيث يعتبر الإقتصاد الاجتماعي والتضامني دعامة للنظام الاقتصادي وهو نمط تنموي مواطني يهدف إلى بعث مشاريع تشاركية محلية تحقق هامش ربح للمساهمين ويصرف الفائض لتحقيق أهداف إجتماعية.

* تراجع إستثمارات الباعثين الشبان بنسبة 20 % حيث بلغت الإستثمارات المصادق عليها خلال سنة 2020 حوالي 59 م د مقابل 75 م د خلال سنة 2019 ويرجع ذلك بالاساس إلى غياب كلي للتمويلات من طرف بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة و ضعف التمويلات عن طريق البنك التونسي للتضامن بالرغم من توفر إعتمادات بقيمة 40 م د سنة 2020 لتمويل المشاريع في إطار منظومات الانتاج (الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017) بالاضافة إلى تراجع تمويلات البنك الوطني الفلاحي .
هذا ويمكن مزيد تحسين جاذبية الإستثمار من طرف الباعثين الشبان حاملي الشهادات العليا من خلال توفير آليات تمويل خاصة لتشجيع التجديد و الابتكار الفلاحي والتكنولوجيا والانخراط في منظومة التحول الرقمي والاستفادة من البرامج والإمتيازات المرصودة لفائدة المؤسسات الناشئة في إطار القانون عدد 20 لسنة 2018 والتمويل التشاركي في إطار القانون عدد 37 لسنة 2020.

4-3- على مستوى تطور الإستثمارات حسب الأقاليم الجهوية:

* تراجعت الاستثمارات المصادق عليها بولايات الشمال خلال سنة 2020 وخاصة نابل وزغوان وبنزرت بالشمال الشرقي وباجة وسليانة بالشمال الغربي بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019 حيث تم تسجيل 163 م د مقابل 282 م د أي بنسبة تراجع 40 % نتيجة حصول أغلب الباعثين المنتفعين بالضيعات الدولية الفلاحية ضمن القائمة عدد 36 (شركات إحياء وتنمية فلاحية) على مقررات إسناد الإمتيازات خلال سنة 2019 وستعمل الوكالة على إنجاح عملية كراء الاراضي الدولية (القائمة عدد 37) في أحسن الآجال والتي من شانها أن تستقطب إستثمارات بقيمة 50 م د.

* تراجعت الإستثمارات المصادق عليها في إقليم الوسط الشرقي حيث تمت المصادقة خلال سنة 2020 على 87 م د مقابل 135 م د خلال سنة 2019 أي بنسبة تراجع 30 % ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع الاستثمارات في مجال تربية الاحياء المائية.

* تراجعت الإستثمارات المصادق عليها في إقليم الوسط الغربي حيث تمت المصادقة خلال سنة 2020 على 129 م د مقابل 147 م د خلال سنة 2019 أي بنسبة تراجع 15 % ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع الاستثمار في المجال الفلاحي نتيجة نقص تراخيص إحداث الموارد المائية بسيدي بوزيد والقصرين.

* تطورت الاستثمارات المصادق عليها بولايات الجنوب حيث تم تسجيل خلال سنة 2020 حوالي 125 م د مقابل 115 م د خلال سنة 2019 أي بنسبة تطور 8 %وخاصة في مجال تربية الدواجن بقابس ومجال خزن وتبريد التمور بقبلي وتوزر.

4-4- على مستوى أهم المجالات الجديدة والواعدة :

ومن أهم المجالات الجديدة والواعدة التي تم تسجيلها والمصادقة عليها خلال سنة 2020 :

- التوجه نحو غراسة الفستق السقوي بإستعمال أصناف جديدة ومتأقلمة (حاملة طعوم UBC1) وزراعة الخضروات تحت البيوت المحمية و متعددة الاغطية بولاية سيدي بوزيد.
- غراسة أصناف التفاح المكثف (1000 شجرة/هك) مع تركيز تجهيزات التسنيد عوضا عن (500 شجرة/هك) بولاية القصرين.
- غراسة الورد لاستخراج الزيوت بالقيروان و الورود المعدة للاستهلاك الغذائي بجندوبة.
- غراسة أشجار التوت وتربية دودة الحرير بجندوبة.
- إحداث معاصرزيت متنقلة ببنزرت.
- صيد التن في إطار الرخص الجديدة المسلمة من طرف الهيئة الدولية لحماية التنيات في المحيط الاطلسي لسنتي 2019-2020.
- إنتاج الطحالب المائية spiruline بولاية المهدية من طرف باعثة شابة حاملة لشهادة الدكتوراء.
- خدمات تحضير الارض والجني وحماية النباتات لزراعة اللفت السكري بولاية جندوبة وبالتعاون مع شركة "جينور" وسيتم العمل على توسعة أصناف هذه المشاريع بولايتي بنزرت وباجة.
- خدمات إكثار البذور وإنتاج المشاتل بولاية باجة.
- خدمات النقل المبرد للمنتوجات الفلاحية وذلك في إطار التعاقد مع المذابح بولاية صفاقس (تشجيع الإستثمار في إطار الفلاحة التعاقدية).
- تركيز محطات الطاقة الشمسية Photovoltaique وخاصة لمشاريع تربية الدواجن.
- إحداث وحدة لتحويل العجين الغذائي البيولوجي بصفاقس.

كما تم التصريح بالاستثمار خلال سنة 2020 لإنجاز غراسات المورينقا بولاية بن عروس وغراسات القوارص بتطاوين.

5- تعهد الملفات المتعلقة بالأراضي الدولية الفلاحية:

تم في هذا المجال القيام بالأنشطة التالية:

❖ 5-1- متابعة ملفات شركات الإحياء موضوع القائمة عدد 36 :

- إعداد تقارير متابعة في الغرض لفائدة سلطة الإشراف،
- صياغة وإعداد الموافقات النهائية للباعثين المتحصلين على الموافقات المبدئية وتواصلت متابعة الإجراءات إلى غاية 2020 (3 ملفات)،
- دراسة الملفات القانونية للباعثين المتحصلين على الموافقات النهائية وإحالتها إلى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ونسخ منها إلى مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.
- متابعة عمليات استبدال الضمانات البنكية الأولية بما قيمته 1% بضمانات نهائية بقيمة 3% لحسن إنجاز المشروع.

❖ 5-2- الإعلان عن نشر القائمة عدد37 للضيعات الدولية الفلاحية المعدة لبعث لشركات إحياء:

- التثبت من المعطيات الواردة بالبطاقات الوصفية الخاصة بـ 33 ضيعة المعدة للإشهار وتعديلها بالتنسيق مع مكتب الهيكلة إذا اقتضى الأمر ذلك،
- إعداد جدول محوصل للمعطيات الواردة بالبطاقات الوصفية،
- إعداد ونشر بلاغ للمستثمرين باللغتين العربية والفرنسية طبقا للمعطيات الواردة بكراس الشروط الجديد.
- إعداد ونشر 3 فيديوهات عبر مواقع التواصل الاجتماعي وذلك لتوضيح ما يلي:
  - الإجراءات الإدارية أو الوثائق لخاصة بتقديم ملفات العروض،
  - عناصر تقييم الملف الشخصي والمالي والمقاييس المعتمدة،
  - عناصر تقييم الملف الفني (الدراسة الفنية والاقتصادية) والمقاييس المعتمدة،
- إعداد صفحة واب للتواصل عبر شبكات فايسبوك ويوتوب مع المستثمرين والإجابة عن تساؤلاتهم الخاصة حول القائمة 37،
- متابعة المشاركة ضمن اللجان الخاصة بفرز وتقييم العروض الواردة.

❖ 5-3- الإعلان على طلب العروض الخاص بكراء الضيعة الدولية الفلاحية "الهيشة" :

- إعداد ونشر بلاغ للمستثمرين باللغتين العربية والفرنسية طبقا للمعطيات الواردة بكراس الشروط الجديد.
- متابعة المشاركة ضمن اللجان الخاصة بفرز وتقييم العروض الواردة.

❖ 5-4- متابعة تقدم إنجاز المشاريع وعمليات التوسعة والتحيين وتغيير تركيبة رأس المال للشركات الناشطة:

تمت إلى غاية موفى سنة 2020، دراسة ملفات الشركات المتعلقة بمطالب توسعة أو تحيين وتعديل برامج الإحياء والتوسعات الواردة في إطار تمديد عقود الكراء والتنسيق مع المصالح الجهوية والمركزية للوكالة للوقوف على مدى تقدم الإنجاز، ومع سلطة الإشراف ومكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية والإدارة العامة للعقارات الفلاحية لمتابعة مدى إيفاء الباعثين بتعهداتهم الإنمائية والتعاقدية لمتابعة الإجراءات المتعلقة بالحصول على الموافقة المسبقة للسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. أما بخصوص تغيير تركيبة رأس المال أو لعرض ملفات الشركات المعنية على أنظار لجنة إسناد الامتيازات وحصولها على المصادقة على الامتيازات المالية والجبائية لقانون الاستثمار أو لعرض الملفات على اللجان الفنية الاستشارية .

وقد تمّ في هذا الصدد إنجاز العمليات التالية:

- **بالنسبة لتحيين وتوسعة برامج الإحياء:**

تمت معالجة حوالي 50 ملف بخصوص تحيين وتوسعة برامج الإحياء والتنمية لشركات إحياء وتنمية فلاحية ومتابعة إجراءات المصادقة والحصول على الامتيازات المالية والجبائية،

- **تغيير تركيبة أو قيمة رؤوس أموال شركات الإحياء:**

تمت دراسة حوالي 30 ملف تغيير تركيبة رأس مال شركات إحياء وتنمية فلاحية وإحالة الملفات التي أتمت الإجراءات المستوجبة إلى سلطة الإشراف، عدد منها تحصل على التراخيص من طرف السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وأخرى تم إرجاء النظر بشأنها إلى حين تسوية وضعياتها من حيث الإخلالات الإنمائية أو التعاقدية أو الوثائق الإدارية،

- **متابعة تعهد ملفات الفنيين المتحصلين على مقاسم في إطار القائمة عدد 17 وذلك من خلال الأنشطة التالية:**
  - إعداد وصياغة موافقة على كراء مقسم فني في إطار التعويض،
  - إعداد بقية الملفات القانونية لفائدة 3 من الفنيين المتحصلين على الموافقات لتعويض وكراء مقاسم،
  - الإعداد والمشاركة في تنظيم دورة تكوينية لفائدة دفعة من الفنيين المعنيين بالتعاون مع مكتب الهيكلة ومنظمة "سويس كونتاكت"،
  - إعداد وإحالة ملف سحب موافقة على كراء مقسم فني في إطار القائمة 17 إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

6- تعهد ملف حصول الوكالة على مصادقة الصندوق الأخضر للمناخ:

في إطار متابعة إعداد ملف الوكالة للحصول على مصادقة الصندوق الأخضر للمناخ فقد تم بتاريخ 5 جوان 2020 إرسال الطلب على التطبيقة الإلكترونية AOS و ذلك ليتم دراسته في السكرتارية العامة للصندوق في مرحلة أولى وقد تطلب إعداد هذا الملف عديد الأنشطة نذكر منها بالأساس:

- تنظيم مهمة مرافقة لتدارس ملف التصديق والنظر في الوثائق الناقصة وذلك خلال شهر فيفري 2020 ،
- تنظيم لقاءات عن بعد كامل فترة الحجر الصحي أساسا شهر أفريل وذلك لتدارس محتوى كل جزء في التطبيقة الإلكترونية بالفرنسية والإنجليزية،
- تنظيم لقاء عن بعد للتثبت من محتوى بعض الوثائق ومدى ملائمتها مع ماهو مطلوب من الصندوق الأخضر،
- مراجعة ترجمة الوثائق والتي وقع تكليف مكتب خارجي للقيام بها،
- تنفيذ الجزء الرابع من مكونة مرافقة الوكالة للحصول على التصديق الصندوق الاخضر للمناخ حيث تم تنظيم دورة تكوينية حول كيفية اعداد المشاريع والمصادقة عليها وكذلك تكوين محفظة مشاريع مناخية كما وقع التركيز على مشروع تأقلم غابات الزيتون مع المتغيرات الفلاحية تم خلالها إعداد ورقة مشروع حسب ضوابط صندوق الاخضر للمناخ.

كما تحصلت الوكالة على الموافقة النهائية لمشروع تحضيري READINESS يخص وحدة التصرف في المخاطر البيئية والاجتماعية المحدث بالوكالة سنة 2019 بمبلغ 404 ألف دولار ويتضمن دورات تدريبية حول إعداد ورقات المشاريع والآليات التمويلية المرافقة لها وإعداد دليل إجراءات وورقات خطط.

أما بخصوص مشاركة الوكالة في المجهود الوطني للتأقلم مع المتغيرات المناخية بوصفها عضو في التنسيقية الوطنية للتغيرات المناخية فقد شمل هذا النشاط ما يلي:

- المشاركة في كافة اجتماعات إعداد المخطط الوطني حول التأقلم مع المتغيرات المناخية وخاصة في جزئه المتعلق بالأمن الغذائي،

- المشاركة في اجتماعات تحيين المساهمة الوطنية المحددة،

- المشاركة في ورشة عمل حول المساهمة الوطنية المحددة في جانبها المتعلق بالحد من الانبعاثات الغازية،

- المشاركة في دورة تكوينية حول المفاوضات في مؤتمرات الأطراف التي وقع تنظيمها لفائدة أعضاء التنسيقية،

- المشاركة في دورة تكوينية حول التمويل المناخي والتي شارك فيها كل أعضاء التنسيقة،

- تقديم مداخلة حول تجربة الوكالة في إعداد ملف التصديق لدى الصندوق الأخضر للمناخ.

7- أنشطة أخرى متعلقة بالمساهمة في أشغال اللجان الفنية:

شارك عدد من إطارات الإدارة المركزية لتشجيع الاستثمار في أشغال عدّة لجان وطنية بصفتهم أعضاء قارّين ومن أهمها:

- اللّجنة الوطنية لإسناد الامتيازات بالهيئة التونسية للاستثمار التي عقدت 6 جلسات،
- اللجنة الوطنية لإسناد الامتيازات بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد التي عقدت 11 جلسة،
- اللجنة الخاصة بإسناد الرخص المتعلقة باستغلال الملك العمومي للمياه التي تنعقد بمقر وزارة الفلاحة بمعدل لجنتين في الشهر،

- اللجنة الفنية الخاصة بالنظر في تقارير الكشف الإجباري والدوري للمنظومات المائية بمقر الإدارة العامة للهندسة الريفية،
- لجان تقييم الملفات الفنية والإدارية المتعلقة بالقائمة عدد 37 وبالعقار الدولي الفلاحي "الهيشة"،
- اللجنة الاستشارية لمتابعة استغلال الأراضي الدولية
- اللجنة الاستشارية المكلفة بدراسة ملف استغلال الأراضي الدولي الفلاحية،
- اللجنة الفنية لاستقبال التونسيين المقيمين بالخارج،
- اللجنة الفنية التي تعنى بصياغة منشور وزاري حول تنفيذ البرنامج الخصوصي المتعلق بإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار وضبط تراتيب وطرق اعداد ودراسة ملفات اسناد منحة اقتناء الأراخي العشار المؤصلة واعداد مقررات اللجنة الوطنية واللجان الجهوية المزمع احداثها في الغرض،
- اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة البرنامج الاستثنائي لإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار والمصادقة على ملفّات الحصول على منحة اقتناء الأراخي العشار المؤصلة والبتّ في ملفات المتابعة،
- اللجنة الوطنية للتنسيق والبحث في قطاع الإبل المكلفة بإعداد النسخة النهائية لتقرير التقييم النصف مرحلي للخطة الوطنية للنهوض بقطاع الإبل في افق سنة 2020،
- اللجنة الوطنية لمتابعة مراكز تربية الأراخي،
- اللجنة الفنية لهيكلة اسعار منتجات الدواجن عند الإنتاج،
- اللجنة الفنية لهيكلة اسعار منتجات الأرانب عند الإنتاج،
- اللجنة الفنية لهيكلة اسعار الانتاج الحيواني لدى المجترات عند الانتاج (حليب، لحم...)،
- اللجنة الفنية للنهوض بقطاع النحل (التوصيات المنبثقة عن الندوة الوطنية حول قطاع النحل بولاية سوسة)،
- اللجنة المكلفة بتحيين منظومات الانتاج الحيواني والموارد العلفية والرعوية في أفق 2020،
- اللجنة الفنية المكلفة بإعداد دليل فني حول الإجراءات الإدارية والشروط الخاصة بمشاريع الطاقة الفولطاضوئية في التطبيقات غير المرتبطة بالشبكة (ضخ المياه والري، التنوير الريفي والعمومي)،
- اللجنة الفنية المصغرة لدى وزارة الطاقة والمناجم المكلفة بإعداد دليل استثمار في إطار التعاون التونسي الألماني موجّه للمستثمرين ومطوري مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة يتضمن الأطر القانونية والتحفيزية وإجراءات الحصول على مختلف التراخيص الإدارية لإنجاز هذا الصنف من المشاريع،
- لجنة القيادة والتفكير المكلفة بتنفيذ مكونات برنامج التعاون الفني حول استعمال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية الممول من طرف وكالة التعاون الألماني GIZ،

- اللجنة المكلفة بإعداد كراس شروط خاصّ بالعقار الدولي الفلاحي "الهيشة"،
- اللجنة المكلفة بتحيين كراس الشروط الخاص بكراء المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفنيين موضوع القائمة عدد 18 إطار لجنة مشتركة تضم ممثلين عن المركز الوطني للدراسات الفلاحية ومكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية والمندوبيات وديوان الأراضي الدولية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
- الجلسات المنعقدة بالوزارة للإعداد لنشر القائمة عدد 37 لشركات الاحياء،
- الجلسات المنعقدة بالوزارة للإعداد لنشر القائمات الخاصة بالفلاحين الشبان،
- الجلسات المتعلّقة بتحيين وتحسين محتوى كراس الشروط الخاصّة بالضيعات الدولية الفلاحية موضوع القائمة عدد 37 في إطار لجنة مشتركة تضم ممثلين عن المركز الوطني للدراسات الفلاحية ومكتب الهيكلة والوكالة ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية...،
- الجلسات المنعقدة بالوزارة في إطار اللجنة الخاصة بتحيين معاليم كراء،
- تمثيل الوكالة في اللجان الوطنية الخاصة بتركيز شركات الإحياء والتنمية الفلاحية في إطار القائمة عدد 36.

III - متابعة عمليات الاستثمار المصادق عليها والمراقبة:

1- متابعة إنجاز المشاريع وصرف المنح:

تم خلال سنة 2020، فتح 05 أقساط من اعتمادات الحساب المركزي بقيمة جملية 104.85 م د منها 70 م د تم توزيعها في سنة 2020 (3 أقساط الاولى):

القسط	تاريخ الإصدار	قيمة القسط المفتوح (م د)	توزيع القسط
1	مارس 2020	18	17 م د للمنح و1 م د للقروض العقارية
2	9 جوان 2020	30	27 م د للمنح و3 م د للقروض العقارية
3	31 أوت 2020	22	20 م د للمنح و2 م د للقروض العقارية
4	03 ديسمبر 2020	12.15	10.15 م د للمنح و 2 م د للقروض العقارية (تم توزيعها في جانفي 2021)
5	30 ديسمبر 2020	23.2	23.2 م د للمنح وفي إنتظار التنزيل الفعلي بحساب البنك الوطني الفلاحي لصرف المنح
المجموع		**105.35**	**96.85 م د للمنح و 8 م د للقروض العقارية**

هذا وتوفر في بداية سنة 2020 رصيد بالحساب المركزي بقيمة 0.82 م د متأتي من :
- إعتمادات متبقية من قسط مفتوح في 23 جويلية 2019،
- رصيد نتيجة عملية المقاربة بين أذون الصرف المرسلة إلى البنك من مصالح الوكالة والمنح المصلروفة فعليا إلى موفى أوت 2020.

كما توفّر في موفى شهر جويلية 2020 رصيد بالحساب المركزي متأتي من مبالغ استخلاص القروض العقارية بقيمة 1,094 م د.

وفي المجموع توفرت خلال سنة 2020 مبالغ اعتمادات حساب مركزي بقـــيمة 71.91 م د تم استعمالها لـتلبية :

- 2351 إذن بالصرف للمشاريع بقيمة في حدود 63 م د،
- صرف قروض عقارية بقيمة 7.914 م د،
- صرف منح لمشاريع مصادق عليها من وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بقيمة 0,362 م د.

وبقى القسط المفتوح في 30 ديسمبر 2020 في إنتظار التنزيل الفعلي بحساب البنك الوطني الفلاحي لصرف المنح في الإنتظار ويبلغ عددهم أكثر من 1700 مطلب جاهز لصرف المنح بقيمة تتجاوز 53 م د .
وعموما يرجع التّأخير في تلبية مطالب صرف المنح إلى عدم مواكبة الاعتمادات المرسّمة بالميزانية مع الاحتياجات الفعلية للصرف.

كما قامت الوكالة في إطار برنامج المتابعة مساندة الباعثين التي تعترضهم إشكاليات وذلك بإنجاز تجربة نموذجية لدراسة وضعية 40 منتفع بقرض عقاري وتشخيص وضعية المنتفعين حالة بحالة وبلورة مقترحات عملية لإعادة الانطلاق وإنقاذ مشاريعهم الخاصة.

2- الإحاطة والمراقبة:

في نطاق الحرص على احترام تطبيق أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات وقانون الاستثمار، تتم دراسة ملفات الباعثين المخلين واللجوء إلى اقتراح سحب الامتيازات المالية والجبائية والقروض العقارية المسندة وفقا لما تنص عليه أحكام الفصل 65 من المجلة والفصل 21 من قانون الاستثمار والنصوص المنقحة والمتممة لهم.
هذا، وتتمّ دراسة ملفات السحب على مستوى الإدارة المركزية للمتابعة التي تقوم بعد استيفاء كافة الإجراءات بالتنسيق مع مختلف الإدارات الجهوية، بتوجيه مقترحات سحب في الغرض إلى وزارة المالية.
وقد واصلت مصالح الوكالة خلال سنة 2020 معالجة ملفات السحب الواردة والتي بلغ عددها حاليا في حدود 370 ملف وذلك بإعطاء مهلة للتدارك أو إتمام الوثائق الضرورية لمعالجة ملفات أو توجيه مقترح السحب.
ولقد تم خلال الفترة المذكورة توجيه 212 ملف سحب وقد ورد على مصالحنا 94 قرار سحب منها 21 قرار سحب لقروض عقارية من مقترحات سحب تم توجهها سابقا.
وقد بلغ مجموع مبالغ المنح المستوجب إرجاعها بعنوان قرارات السحب الصادرة خلال سنة 2020 حوالي 878.7 ألف دينار من جملة 1212 ألف دينار مبالغ منح مصروفة بعد خصم جزء من المنح الراجعة لفترة النشاط. كما بلغت قيمة القروض العقارية المستوجب إرجاعها حوالي 985 ألف دينار.

IV- الاحاطة وتكوين الباعثين:

1-التكوين والمساندة:

في إطار مزيد دفع روح المبادرة لدى الشباب وحثهم على الانتصاب للحساب الخاص في القطاع الفلاحي ومرافقتهم خلال مختلف مراحل تجسيم أفكار مشاريعهم وحسن التصرف في مستغلاتهم الفلاحية، نظمت الوكالة لفائدتهم ، 9 ورشات مبادرة و6 دورات تكوينية ومنتدى افتراضي حول استعمال الطائرات بدون طيار في القطاع الفلاحي.

1-1- ورشات المبادرة:

في إطار المنظومة الجديدة للمرافقة وإتفاقية التعاون المبرمة بين وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ووكالة الارشاد والتكوين الفلاحي بتاريخ 9 جوان 2015 نظمت الوكالة بالتعاون مع وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي 9 ورشات مبادرة في الفلاحة لفائدة مجموعة من الباعثين الشبان الراغبين في الانتصاب للحساب الخاص والمتكونين بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي(195 باعث منهم 80 حامل شهادة عليا).

وتهدف هذه الورشات لإستقطاب الباعثين وتنمية روح المبادرة والحرص على ربط التكوين النظري للباعثين المتكونين بمراحل إعداد ملفات الاستثمار ومخططات الاعمال والتمويل قصد تبسيط إجراءات بعث المشاريع الفلاحية وتقليص الآجال والانطلاق في تجسيم مراحل المشاريع على أسس مدروسة.

1-2- التكوين الأفقي:

في إطار مزيد تنمية مهارات المرافقين المختصين في بعث المشاريع الفلاحية واطارات الوكالة نظمت الوكالة 6 دورات تكوينية حول الأندراغوجيا وكيفية اعداد نماذج ومخططات الأعمال وتوليد وترسيخ أفكار المشاريع لفائدة 145 مشارك.

2- محاضن المؤسسات الفلاحية:

رغم الظروف الاستثنائية لسنة 2020، تواصلت أنشطة الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات الفلاحية خلال سنة 2020 من خلال استعمال وسائل وأساليب جديدة حتمها الوضع الراهن. فتعددت الورشات والمنتديات الافتراضية حرصا على التواصل مع المنخرطين بالشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات والانتفاع بخدمات المحاضن في أحسن الظروف.

حيث قامت الشبكة بتنظيم **87** تظاهرة إعلامية من بينها "ورشات المبادرة في الفلاحة والصيد البحري" ومكاتب ميدانية وأيام إعلامية وتحسيسية بالتنسيق مع عديد الهياكل والمؤسسات التي تعنى بالإستثمار الفلاحي على غرار وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وفضاء المبادرة ومراكز الأعمال والبنوك مستقطبة بذلك ما يفوق عن **1300 مشاركا**.

ونذكر من أهم هذه الأنشطة:

- منتدى افتراضي حول استعمال الطائرات بدون طيار في القطاع الفلاحي،
- دورة تكوين مكونين ميسرين في مجال توليد وترسيخ أفكار المشاريع،
- دورة تكوينية افتراضية حول نماذج الأعمال،
- ورشة افتراضية حول تنمية روح المبادرة لدى الشباب،
- دورة تكوينية حول نظام الجودة بمحضنة "فودتاك"،

- 16دورة تكوينية حول نماذج الاعمال،
- 5 ورشات حول مناخ الاستثمار،
- 16 دورة تدريبية حول توليد وترسيخ افكار المشاريع الفلاحية،
- 7 ورشات تدريب حول كيفية عرض أفكار المشاريعpitching،
- حفل تتويج الفائزين في برنامج "المبادر الفلاحي mini-agripreneur" الخاص بأصحاب الشهادات العليا الراغبين في الانتصاب للحساب الخاص.

وقد مكنت مختلف هذه الأنشطة خلال سنة 2020، من تسجيل ترشح **812** شاب للإنضمام لبرنامج محاضن المؤسسات الفلاحية، حظي منهم **186** باعثا بالموافقة على الإنخراط في البرنامج من قبل لجان الإختيار.

كما تجدر الإشارة إلى حصول محطة التجارب النموذجية بمحضنة الابتكار الفلاحي بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس للباعث اسكندر قاسم على علامة المؤسسة الناشئة، هذا وقد زار السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي هذه المحطة بمقر المحضنة مؤكدين على أهمية مثل هذه المشاريع ذات القيمة المضافة التكنولوجية العالية.

هذا وقد أدى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمناسبة زيارته الى ولاية مدنين بزيارة الى محضنة المؤسسات التثمين الفلاحي بالجنوب ومقابلة مجموعة من الباعثين المنخرطين بها.

وفي اطاربرنامج التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني حول التجديد في الفلاحة والصناعات الغذائية (IAAA) تم إنجاز ما يلي:

- إعداد الاستراتيجية الجديدة للشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات الفلاحية بالتشاور مع كافة الأطراف المتدخلة في المنظومة (مؤسسات التعليم العالي والبنوك والمهنة وهياكل المساندة) وذلك بهدف مزيد تطوير أنشطتها وخدماتها المسداة للباعثين الشبان،
- تهيئة محضنة "الامتياز الفلاحي" بمعهد الزيتونة بصفاقس،
- تأهيل المحاضن لتنظيم التظاهرات والورشات الافتراضية عبر تجهيزها بكافة الوسائل العصرية للاتصال السمعي والبصري
- الشروع في إعداد منصة تكوين إفتراضية لفائدة الباعثين الشبان.

3- برنامج دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية:

في إطار تعصير القطاع الفلاحي ومزيد دفع الاستثمار الخاص، تم إبرام اتفاقية تعاون بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية بتاريخ **05 أكتوبر 2017** لتمويل برنامج خاص بالقطاع الفلاحي، يتمثل في دعم الموارد المالية للدولة على إثر صدور القانون الجديد للاستثمار إضافة إلى تحسين أداء منظومة تعهد ملفات الاستثمار وصرف الامتيازات ودعم آليات مرافقة وتأطير المستثمرين.

ويتكون برنامج التعاون من ثلاثة محاور أساسية وهي:

أ/ دعم مباشر لموارد الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري بقيمة **60 مليون أورو** في شكل قرض بشروط ميسرة من الوكالة الفرنسية للتنمية وذلك لتلبية حاجيات الدولة الإضافية من امتيازات وحوافز للمستثمرين على إثر صدور القانون الجديد للاستثمار والتي من المتوقع أن تبلغ حوالي 200 م د في أفق 2020،

ب/ هبة بقيمة 2 مليون أورو من الوكالة الفرنسية للتنمية لتطوير مناخ الأعمال وحفز المبادرة الخاصة في المجال الفلاحي وذلك عبر انجاز دراسات فنية ذات العلاقة بالاستثمار الفلاحي وتعصير منظومة التصرف في الحوافز والامتيازات، بهدف مزيد تقليص آجال تعهد ملفات الاستثمار وصرف المنح،

ج/ هبة بقيمة 13.88 مليون أورو من الاتحاد الأوروبي لتركيز منظومة مجددة لمرافقة وتأطير المستثمرين بهدف تعصير مستغلاتهم الفلاحية وتطوير مردوديتها وذلك عبر احداث المركز المرجعي للاستشارات بوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.

وسيعتمد المركز المزمع احداثه بالوكالة آليات مجددة للمرافقة المشخصة والتأطير المباشر لأصحاب المستغلات الفلاحية وذلك عبر خلايا خاصة يتم احداثها وتركيزها بالمناطق الريفية. حيث نص البرنامج المذكور على تركيز **670** خلية خاصة بالمناطق الريفية يتم إحداثها من قبل مهندسين فلاحيين شبان ينتصبون لحسابهم الخاص يتكفل البرنامج باختيارهم وتنمية مهاراتهم في مجالات التواصل والمداربة والمرافقة والتصرف في المستغلات الفلاحية قصد تأطير ومرافقة الفلاحين بأساليب مجددة في مختلف برامج تنمية مستغلاتهم وإنجاز مخططات الاستثمار وتحسين قدراتهم الفنية والاقتصادية لضمان حسن التصرف في مشاريعهم وديمومتها.

هذا كما سيتكفل المركز المرجعي للاستشارات بإعداد وترويج مراجع فنية واقتصادية وتقارير خصوصية حول وضعية المستغلات الفلاحية وبنك معلومات حول مدى التصرف الجيد والشامل في المشاريع الفلاحية. ومن المتوقع أن تنتفع بالمنظومة الجديدة للمرافقة والـتأطير حوالي **10000 مستغلة فلاحية** الى غاية 2023.

وللتسريع في تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه وتجسيم مختلف المحاور المنصوص عليها في إتفاقية التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية في أنسب الآجال، شرع المركز المرجعي للإستشارات بإتخاذ التدابير والأعمال التالية:

- تحديد أقطاب التكوين على مستوى محاضن المؤسسات الفلاحية وضبط قائمة نهائية تعنى بالمستلزمات الضرورية من معدات وتجهيزات ووسائل لوجستية ووسائل نقل والشروع في الإجراءات اللازمة لتوفيرها في أنسب الآجال،

- إختيار الدفعة الأولى من المرافقين المستشارين المرجعيين في بعث المشاريع والتصرف في المستغلات الفلاحية (البالغ عددهم **16**) والشروع في تكوينهم في مجالات التواصل وريادة الأعمال وأندراغوجيا وكيفية اعداد نماذج ومخططات الأعمال،

- تنظيم أيام إقليمية للتعريف بالبرنامج ومن ثمة فتح باب الترشحات (البالغ عددها **1400** مشاركا) وإجراء محادثات فردية مع **836** مشاركا، حضي منهم **240** بالموافقة إستنادا للمعايير التي تم ضبطها من طرف اللجان المركزية والجهوية،

- إختيار الخبراء والمكونين لضبط وتأمين برنامج خصوصي نظري وتطبيقي في مجالات التواصل والمداربة لفائدة المرافقين المستشارين، وإنطلاق الدورات المتعلقة بتقنيات التواصل في مختلف الأقطاب منذ غرة نوفمبر2019،

- تنظيم حلقات وورشات عمل على مستوى الأقطاب مع المرافقين المستشارين الذين تم إختيارهم لمزيد التعمق في شروط الإنتفاع بالبرنامج وأهم محاور الدورات التكوينية وأهدافها،

- دراسة الملف الخاص بتوفير المساندة الفنية الدولية لتنفيذ المكونة عدد2، وإرسال الملف إلى الهيئة العليا للطلب العمومي،

- توفير المطويات والمعلقات والوسائط التنموية اللازمة لمزيد التعريف ببرنامج دفع الإستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية وخصوصياته وأهدافه،

- إعداد دليل إجراءات يعنى بالمكونة عدد2 من طرف مكتب مختص والمصادقة عليه من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية،

- إنطلاق الإجراءات المتعلقة بإختيار مكتب مختص في إعداد وتنفيذ مخطط إتصالي حول البرنامج،

- إتمام خمسة محاور من تكوين الدفعة الأولى من المرافقين المختصين (217 مهندس فلاحي) في مجالات التواصل وتقنيات المداربة وكيفية اعداد نماذج ومخططات الأعمال وكيفية تعهد ملفات بعث المشاريع الفلاحية والاقتصاد والتصرف في المستغلات الفلاحية.

ليتم فيما بعد اسناد كافة المهندسين الفلاحيين المشاركين في هذه المرحلة من البرنامج شهادة المرافق المختص في بعث المشاريع والتصرف في المستغلات الفلاحية ومطالبتهم بممارسة هذا النشاط عبر احداث مكاتب خاصة أو الانخراط في مكاتب دراسات واستشارات فلاحية منتصبة. ثم يكون المرور مباشرة للمرحلة الثانية من البرنامج المتعلقة بالتكوين النظري والتطبيقي في مجال الاستشارة الشاملة (الفنية والاقتصادية والمالية والتسويقية والاستراتيجية واليقظة) وذلك عند إتمام إجراءات المساندة الفنية الدولية والشروع في تكوين المرافقين المستشارين المرجعيين.

V- الإعلامية :

تمحورت أهم أنشطة إدارة الإعلامية خلال سنة 2020 حول ما يلي :

1- تنفيذ برنامج السلامة المعلوماتية :

في إطار متابعة مخطط السلامة المعلوماتية تم انجاز دراسة عملية و هيكلية لملائمة الشبكة الداخلية لمعايير السلامة المعلوماتية المنصوص عليها صلب مخطط السلامة.

وتم على إثر هذه الدراسة إعداد العناصر المرجعية وكراس الشروط والقيام باستشارة لإعادة تهيئة الشبكة الداخلية للوكالة وكذلك القيام بالفرز الفني والمالي واختيار المزوّد .

2- اقتناء و تطوير البرمجيات الاعلامية :

2-1-منظومة التصرف الالكتروني في الوثائق:

في إطار العقد المبرم مع مؤسسةٍVneuron لاقتناء وتركيز منظومة التصرف الالكتروني في الوثائق قامت مصالح الوكالة بالتأشير على المرحلة الأولى من المشروع وتسلم كراس المواصفات الوظيفية والفنية .كما تم عقد جلسة عمل مع المزود لمناقشة سير المشروع في باقي مراحله .

2-2-منظومة الإستثمار الفلاحي والتنمية"SIAP":

واصلت الوكالة تحيين محتوى تطبيقة منظومة الإستثمار الفلاحي والتنمية " SIAP "، حيث عقدت جلسات عمل مع إدارة المتابعة تم خلالها الاتفاق على ما يلي :

- تحديد مراحل تعهد مطالب صرف المنح (مرحلة الطلب، المعاينة و مابعد المعاينة)،
- ضبط مسار مطلب صرف المنحة (طلب مودع ، بصدد الدرس ... حتى وصوله مرحلة تجسيم الصرف)،
- ضبط الشروط المخولة لاحتساب مكونة الاستثمار في نسبة الانجاز وتحديد المخرجات،

2-3-تحيين وتطوير مواقع الواب :

قامت مصالح الوكالة بإدخال تحسينات جديدة على الموقع يتعلق أبرزها بما يلي :

- تركيز خدمة التصاريح على الخط في مرحلة تجريبية مع الإدارات الجهوية وتشمل كافة مراحل التصريح بداية بخلق فضاء للمستثمر ثم تعمير الاضبارة ودراسة الملف من طرف الادارة الجهوية مع إصدار التصريح ووضعه على ذمة المستثمر،
- تقسيم النافذة المتحركة "نفاذ سريع" الى 6 نوافذ صغيرة لاستعراض جميع العناوين الهامة بنافذة واحدة بصفحة الاستقبال قصد تسهيل ولوج المستعملين اليها،
- معالجة بطاقات المشاريع لافكار المشاريع،
- إنجاز خارطة تفاعلية تستعرض مواقع تمركز محاضن المؤسسات وسيقع تفعيلها عند توفر المعطيات،
- انجاز ركن جديد خاص بنشاط الجهات (23 ولاية).

2-4- منظومة للامضاء الألكتروني:
قامت الوكالة باستشارة لتركيز منظومة للإمضاء الإلكتروني للتصاريح على الخط مع القيام بالفرز الفني والمالي مع اختيار المزود .

2-5- منظومة Teams
قامت الوكالة بالإنخراط ضمن منظومة Teams إثر جائحة كورونا وتسمح هذه المنظومة بالعمل عن بعد مما سمح لإطارات الوكالة باجراء عديد الإجتماعات عن بعد مع عديد المتدخلين من خارج الوكالة , عقد جلسات للجان القرض العقاري كما تم عقد جلسات تفاعلية webinair شارك فيه عدد كبير من المتدخلين والقيام بحلقات تكوين عن بعد في إطار برنامج Agripreneur 2.0 ونظرا لأهمية هذه المنظومة ستسعى الوكالة لاقتناء حقوق استعمالها.

3- إقتناء وصيانة التجهيزات :
قامت المصالح المختصة بالوكالة بـ :
- إعداد كراسات الشروط والقيام بإستشارات لإقتناء تجهيزات إعلامية كما هو منصوص عليه بميزانية 2020(العنوان الثاني).
- صيانة مجموعة من التجهيزات ضمن عقد الصيانة السنوي.

4 الإحاطة والتكوين في مجال الإعلامية :
قامت الوكالة بإعداد العناصر المرجعية وإعداد كراس الشروط لاختيار مزود يقوم بحلقات تكوين على عديد المحاور تهم التغيير الرقمي وما يجب إرسائه من ثقافة رقمية بالوكالة .